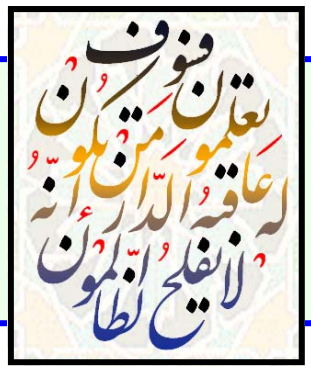

Voice of Bahrain

BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 317، يونيو 2009 جمادى 1/جمادى 2- 1430

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين

الخليفيون خططوا لتصفيتكم،فما انتم فاعلون؟

تتضاءل فرص التعايش السلمي بين أهل البحرين والعائلة الخليفية التي احتلت البلاد بالقوة وتصر على حكمها بعقلية الاحتلال. وما الحوادث التي جرت خلال الشهر الماضي الا من بين المؤشرات القوية على وجهة الامور في هذا البلد المضطرب، وتعمق الازمة السياسية التي تستعصي، كما يبدو، على الحلول المنطقية. السبب الاساس وجود نظام حكم لا ينتمي الى البلاد تاريخا او ثقافة او هوية، ويرفض الالتزام بما اعتادت الشعوب عليه من توافق وقانون. فبعد ان ارغم الحكم الخليفي على اطلاق سراح السجناء السياسيين، بدا مسلسل آخر يتسم بالدموية ويتضمن ابعادا خطيرة لا يستطيع احد التنبؤ بما ستؤول اليه مستقبلا. كانت الاعتقالات خطوة متقدمة على طريق تصفية المقاومة ا لمدنية التي بدأت تنخر في جسد النظام وتعريه امام الداخل والخارج. وثمة صراع بين جناحين داخل العائلة الخليفية، حسب ما طرحته مؤخرا صحيفة "الواشنطن بوست". الجناح الاقوى يقوده خالد بن أحمد آل خليفة، وزير ديوان الحاكم، والآخر، وهو الاضعف، ينسب لولي العهد. ويعتبر الفريق الاول متطرفا جدا، حيث يسعى للقضاء على المقاومة المدنية بأي اسلوب، ويرفض منطق الحوار او التفاهم مع المعارضة الوطنية التي فشل القمع السلطوي في القضاء عليها. هذا الفريق يتبنى عددا من الاساليب في مواجهته الحركة الشعبية المطالبة بالاصلاح السياسي والدستوري. وكما اظهرت حوادث الاسابيع الاخيرة، فقد بدأ هذا التيار بعد صعود نفوذ الحاكم الحالي في نهاية عهد والده، باختطاف الشاب البحراني، نوح خليل آل نوح، وتعذيبه بشكل وحشي حتى الموت. وتواصل عمل هذا الفريق بعد وصول حمد الى كرسي الحكم في 1999، ابتداء بقرار الغاء الدستور التعاقدي. وفيما كان رئيس الوزراء يعترف بان شرعية الحكم انما تستمد من الدعم الشعبي، يرى هذا الفريق ان العائلة الخليفية هي مصدر الشرعية لنفسها، ولا تحتاج لتفويض شعبي. فهي تنطلق على ارضية "الفتح" اي ان آل خليفة "فتحوا" البحرين واستولوا عليها بالقوة فأصبحت ملكا لهم لا يحق لأحد منازعتهم في حكمها. وهذا يفسر الاجراءات التي اتخذت منذ العام 2001 حتى الآن. فالحاكم يعتقد انه هو الدستور والقانون والشرعية، وما شعب البحرين الا "رعايا" يسيرهم الحاكم كما يريد ويتحكم في مصيرهم وشؤونهم كما يرى.

فريق خالد بن أحمد يحظى بدعم مباشر من الحاكم، حمد بن عيسى، الذي لم يؤمن يوما بمبدأ الشراكة السياسية، بل ينطلق من خلفيته العسكرية ليمارس القمع والتصفية واراقة الدماء. فمنذ العام الاول لما سمي "التغيير" في 2001، امتدت ايدي الحكم الخليفي لتقتل الشهيد محمد جمعة الشاخوري، ورفض الحكم تشكيل لجنة محايدة للتحقيق في اغتيال ذلك المواطن. وتواصلت عمليات القتل بحق المواطنين مرورا بمهدي عبد الرحمن وعباس الشاخوري ثم علي جاسم. ولكن عمليات الاغتيال لم تضعف المقاومة بل زادتها عنفوانا وقوة. فقرر خالد بن أحمد تشكيل "فرق الموت" التي تتكون في أغلبها من بقايا ما كان يعرف بـ "فدائيي صدام". واعتمد خالد بن أحمد نمطا آخر من العقوبة، وذلك بنقل انماط التعذيب الى الشارع، فما ان يخرج مواطن في مسيرة سلمية حتى تبدأ ممارسة التعذيب بحقه، فيلقى القبض عليه في الشارع، ويعرض لأقسى العقوبات الفورية بالضرب والركل وذلك بهدف تلقينه درسا لا ينساه. فأخطر ما يقلق الحكم الخليفي هذا التواصل بين اجيال المقاومة وفشله في احتواء خطر التحدي السياسي الذي تمثله تلك الاجيال. وما اكثر الذين مزقت اجسادهم بسياط الجلادين والقتلة في شوارع البلاد. وما أكثر الذين فقدوا احدى عينيهم بالرصاص المطاطي التي تستخدمه فرق الموت الخليفية بدون وازع او ضمير او انسانية. هذا الفريق لم يؤمن يوما بالحوار، بل اصبح اقرب الى النازية والصهيونية في تعاطيهما مع مناوئيهما. ولكن الضغط الشعبي دفع هذا الفريق لفتح السجون مجددا للسجناء السياسيين. بدأ ذلك في شهر ديسمبر 2007، في إثر استشهاد علي جاسم. فقد بدأت قوافل الابطال تساق نحو زنزانات التعذيب لتتعرض لأبشع اشكاله. وتواصلت الاعتقالات خلال العام الماضي. ولكن صلافة الحكم

التتمة صفحة (8)

* قامت القوات الخاصة وفرق الموت الخليفية بمحاصرة مقر فرع جمعية "وعد" في وقت مبكر من بعد ظهيرة 16 مايو 2009 لمنع ندوة عن التجنيس السياسي في البحرين، ومنعت المنظمين والمشاركين من دخول المبنى باستثناء أعضائها اذا قدموا بطاقة العضوية. والجدير بالذكر أن هذه هي الندوة الثانية التي تمنع باستخدام القوة بذريعة عدم حصول المنظمين على " التصريح بإقامة الندوة" من قبل وزارة الداخلية. وكانت آخر ندوة منعت في يوم 22 ابريل 2009 التي كان مقررا عقدها أيضا بمقر "وعد" وكانت عن "الحوار الوطني". .

عبرت منظمة "مراسلون بلا حدود" عن بالغ قلقها إزاء وضع حرية التعبير في مملكة البحرين. ففي غضون شهرين، لوحق صحافيان لنشرهما مقالات فيما وسّعت وزارة الإعلام حملتها الرامية إلى محاصرة الإنترنت.في هذا الإطار، أعلنت المنظمة: "إن حرية التعبير مهددة في المملكة بفعل أعمال التحريض والإجراءات التعسفية. لذا نطالب السلطات بإسقاط الدعاوى المرفوعة ضد صحافيين لا يقومون سوى بأداء واجبهم المهني وندعوها لرفع الحجب الفوري عن المواقع الإلكترونية ولا سيما تلك المخصصة للدفاع عن حقوق الإنسان".
وفي الثامن من أيار/مايو 2009، اتهم الصحافي عبد الحسن بوحسين العامل في جريدة الوسط بتكدير صورة ديوان الخدمة المدنية إثر نشره سلسلة من المقالات بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2008 ندد فيها بالانتهاكات التي يرتكبها ديوان الخدمة المدنية ضد مبادئ الدستور الخليفي نفسه.
وفي الخامس من آذار/مارس، استدعيت لميس ضيف الصحافية وكاتبة الافتتاحيات بجريدة "الوقت" للمثول أمام القضاء بتهمة "الإهانة العامة". وعلى صعيد آخر، تعرّض أكثر من 600 موقع إلكتروني للحجب في البلاد. ومنذ 21 نيسان/أبريل، عممت الرقابة، وأمرت السلطات بحجب موقع آفاق الإخباري (Aafaq.org)الذي يقع مقره في واشنطن (الولايات المتحدة) ومدوّنة حواء البحرين الخاصة بغادة جامشير التي تدافع عن حقوق المرأة والمنصة الجامعة للمدوّنات في البحرين .

* نشر موقع المرصد العراقي خبرا من جهات عراقية مطلعة أن هناك محاولة اغتيال ضد عالم الدين البحراني آية الله الشيخ محمد سند بطلب من الحكومة البحرينية. وذكرت هذه الجهات ان عناصر محسوبة على مجموعات إرهابية تمارس جرائم اغتيال المواطنين العراقيين من بقايا فدائي صدام والبعث المقبور كانت تخطط لعملية ارهابية لاغتيال الشيخ سند، ضمن صفقة مع الحكومة البحرينية. وطلبت الجهات المطلعة من الشيخ محمد سند الالتزام بالحيطة والحذر لتفادي العمل الارهابي المزمع تنفيذه. وكان الشيخ سند قد انتقل من مدينة قم الايرانية الى مدينة النجف في العراق لمواصلة تدريسه في حوزتها.
وقد عرف الشيخ سند بمواقفه المعارضة للنظام في البحرين حيث صرح بعدم شرعية النظام ودعى الى إستفتاء تجريه الامم المتحدة لتقرير المصير ، حيث قامت عدد من الشخصيات البحرانية المعارضة على أثر تلك الدعوة بإعداد عريضة شعبية وقع عليها أكثر من 82 الف مواطن بحراني وسلمت للأمم المتحدة في أغسطس 2006. وتتضمن العريضة دعوة الامم المتحدة للاشراف على كتابة دستور جديد للبحرين عبر هيئة منتخبة بديلا للدستور الخليفي الحالي.

هيومن رايتس ووتش:

البحرين: يجب التحقيق في اختطاف وضرب ناشط حقوقي

(نيويورك، 12 مايو/أيار 2009) - قالت هيومن رايتس ووتش اليوم إن على البحرين أن تشرع فوراً في إجراء تحقيق مستفيض ومحايد في اختطاف وتعذيب الناشط الحقوقي جعفر كاظم إبراهيم. وكان رجال يعتقد إبراهيم أنهم يعملون لصالح جهة أمنية بحرينية قد اختطفوه ليلة 7 مايو/أيار 2009، وضربوه ضرباً مبرحاً بالهراوات.

وكان إبراهيم قد دأب على الاتصال بنشطاء سياسيين أخلي سبيلهم مؤخراً بشأن مزاعم تعرضهم للتعذيب والإساءات أثناء الاحتجاز. وقال نبيل رجب، رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان إن إبراهيم يعتقد أن الرجال الذين هاجموه هُم عملاء لجهاز الأمن الوطني - وهو جهة أمنية رسمية - إذ ذكر أنهم كانوا يحملون أجهزة لاسلكي وهراوات استعانوا بها في ضربه.

وقال جو ستورك، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: "يبدو أن الرجال الذين اختطفوا وضربوا جعفر إبراهيم كانوا يعتزمون تلقينه درساً، وهو أن الكشف عن مزاعم التعذيب في البحرين اليوم باهظ التكلفة". وتابع قائلاً: "ينبغي على الحكومة أن تُعيّن مُدعي مستقل أو لجنة للتحقيق في هذه الواقعة كخطوة أولى نحو مثول الجناة أمام العدالة".

وقال رجب لـ هيومن رايتس ووتش إنه تحدث إلى إبراهيم في حجرته بالمستشفى في 8 مايو/أيار. وقال إبراهيم إنه حوالي الساعة 8:45 مساء اليوم السابق، كان في سيارته بحي جد حفص، غربيّ العاصمة المنامة، حين حاصرته سيارتان على الطريق. وقام ستة رجال على الأقل في ثياب مدنية، وبعضهم معهم أجهزة اتصال لاسلكية، بجرجرة إبراهيم من سيارته وصادروا حافظته وهاتفين نقالين كانا معه. وغمّى الرجال عيني إبراهيم وأجبروه على استقلال إحدى السيارتين، ومضوا به نحو 10 إلى 15 دقيقة إلى منطقة مجهولة، حيث قاموا بضربه إلى أن فقد وعيه.

وحين أفاق وجد نفسي مغطى بالدماء وقد أعيد إلى سيارته، وحيداً. وحاول أن يقود السيارة بنفسه إلى منزل حسن مشيمع القريب، وهو رئيس مركز حق، الحزب السياسي المعارض. ومن ثم نقله بعض المعارف إلى مستشفى السلمانية العام القريب، حيث ما زال هناك متأثراً بجراح في وجهه ورأسه، ومع الإصابة بكسور في ضلعين.ويظهر من الصور التي التقطها مركز البحرين لحقوق الإنسان الكدمات الجسيمة التي أصيب بها، وتورم وجهه، وغرز جراحية ودعامة على رأسه ورقبته. ووقت الهجوم، كان إبراهيم يعمل لصالح مركز البحرين لحقوق الإنسان وجمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان، موثقاً المزاعم التي ظهرت مؤخراً بشأن التعرض للتعذيب أثناء الاحتجاز، ومحاولاً مساعدة أسر المحتجزين.

وقال جو ستورك: "إن اختطاف وضرب جعفر إبراهيم هو عمل يُعتبر بمثابة دعوة للاستيقاظ وأن تحقق البحرين جدياً مع وتحاسب المسؤولين عن هذه الانتهاكات بحق المُعارضين". وأضاف: "يبدو أن الرسالة هنا هي أن التعذيب مقبول في البحرين".وإبراهيم، البالغ من العمر 41 عاماً وأب لطفلين، تم إخلاء سبيله من الاحتجاز في الآونة الأخيرة. وفي الساعات الأولى من يوم 4 فبراير/شباط، كان قد تم اصطحابه هو وزميله الناشط الحقوقي علي حسن سلمان من منزليهما على يد قوات الأمن دون أوامر توقيف أو توضيح للأسباب وتم احتجازه لمدة شهر دون مقابلة محامٍ أو أسرته. وتم إخلاء سبيل إبراهيم في 2 مارس/آذار.

والتزامات البحرين بصفتها دولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تشمل حق الأفراد في عدم التعرض للتعذيب والحق في حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي. واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، التي تُعد البحرين دولة طرف فيها، تحظر التعذيب والمعاملة اللاإنسانية وتطالب في جميع الأحوال بالتحقيق في التعذيب ومقاضاة الجناة.

وقد اقتصرت التغطية الصحفية في البحرين للإساءة إلى إبراهيم على موضوع واحد في صحيفة الوسط المستقلة، بتاريخ 9 مايو/أيار، وفيه قال متحدث باسم شرطة المحافظة الشمالية إن إبراهيم وقع ضحية السرقة، رغم حقيقة أنه، حسب قول رجب، لم يتم نهب نقود من حافظته. وما زالت مواقع الكثير من المعارضين البارزين للحكومة وأغلب منظمات حقوق الإنسان التي من شأنها أن تنشر تفاصيل ما جرى، ممنوعة في البحرين.

وقالت هيومن رايتس ووتش إن على الحكومة أن تكشف علناً عن نتائج التحقيق في اختطاف وضرب إبراهيم.

جمعية شباب حقوق الانسان: خطف شاب والإعتداء عليه بعد الإفراج عنه

تعبر جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان عن بالغ قلقها حول ما ورد من معلومات عن الاعتداء على سيد عدنان سيد مجيد – 16 عاما – و ذلك بعد اختطافه من قبل مجموعة من الاشخاص يرتدون الملابس المدنية بالقرب من منزله في مدينة حمد جنوبي البلاد.

و قد خرج سيد عدنان من مستشفى السلمانية الطبي بعد تم معالجته واثبات اصابته برضوض في في رقبته. و كان سيد عدنان قد أبلغ ممثلين عن جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان ، انه في يوم 21 مايو الساعة 3:30 فجرا ، بينما كان متواجدا بالقرب من منزله، هاجمه اثنان يرتدون الملابس المدنية و قناع لتغطية وجوههم ، و قد قام الاثنان بتغطية رأسه بأستخدام غطاء ، و قد حاول ان يقاوم و لكنه لم يستطع ان يهرب ، و قد اجبراه على ركوب السيارة و التي كان يستقلها اثنان آخران ، و قد تم إقتياده لمدة 15 دقيقة تقريبا الى منطقة نائية ، و تم ضربه اولا على ظهره و من ثم الاعتداء عليه بالأحذية و لمدة 30 دقيقة تقريبا ، و قد تم سؤاله عن سبب ذهابه الى الصلاة في مسجد الصادق و الذي يأم الصلاة فيه حسن مشيمع رئيس حركة حق ، و تم تهديده بأن المرة القادمة سوف يتم أخذه الى القلعة و ليس مبنى التحقيقات الجنائية ، و قد قام المجهولين بإيصاله الى ساحة قريبة من منزله.

و أبلغت عائلة سيد عدنان جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان بأن في حوالي الساعة 4:50 صباحا سمعوا طرقات قوية على باب المنزل ، و قد اخبرهم جارهم بأن شاهد ولدهم في الساحة القريبة من المنزل و انه في حالة يرثى لها ، و قد تم نقله على الفور من موقع الساحة الى المستشفى بالإسعاف .

و أكد سيد عدنان بأنه قضى يومه بعد خروجه من المستشفى – 21 مايو – بين مركز الامن و النيابة العامة و قد رفض ان يقدم شكوى و لكن إصرار وكيل النيابة دعاه الى تقديم شكوى ، و ان مركز الأمن قد رفض في بداية الامر تسجيل الإفادة حول تهديده ، و قد طلب منه إعادة إفادته عدة مرات .

وكان سيد عدنان مطاردا من قبل جهاز الامن الوطني لمدة شهر اختفى فيها عن عائلته حيث قد اقتحمت قوات الامن عدة مرات منزله بحثا عنه ، وفي 28 فبراير عاد الى المنزله حيث سلمه والده الى النيابة العامة التي اتهمته بحرق سيارة خاصة تابعة الى وزارة الداخلية يستقلها رجال أمن مدنيين و كذلك الاعتداء على رجل أمن ، ولكن تم الإفراج عنه بتاريخ 12 أبريل 2009 ضمن قرار العفو الملكي.

و تعد حادثة الخطف والاعتداء ضد اشخاص كانوا معتقلين مؤخرا هي الثانية خلال شهر واحد . يمكن مراجعة البيان المشترك الصادر في 19 مايو 2009 بشأن الاعتداء على المدافع عن حقوق الانسان جعفر كاظم ابراهيم. http:// byshr.org/?p=154 ، http://www.bchr.net/ar/node/2891

إن جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان تذكر بأن سيد عدنان سيد مجيد لم يبلغ بعد الثامنة عشرة من العمر، اي انه يعد طفلا وفقا للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي تلتزم بها البحرين، مما يحمل السلطة مسؤوليات اضافية

جعفر كاظم في المستشفى

سيد عدنان محمد في المستشفى

السلطات البحرينية تجند المرتزقة بمدينة مكران في باكستان

استمرار السلطات البحرينية في الاستعانة بالمرتزقة لمواجهة التحركات المطلبية الشعبية يودي لتنامي

24 مايو 2009

يعبر مركز البحرين لحقوق الإنسان عن بالغ قلقه وانزعاجه لورود أنباء من إقليم بلوشستان بباكستان عن تواجد وفد أمني بحريني بمدينة مكران الباكستانية للعمل على تجنيد المزيد من أبناء هذه المدينة الذين ينتسبون لقبائل البلوش في باكستان، لتجنيدهم للعمل كمرتزقة ضمن أجهزة الأمن البحرينية.

فمن خلال تصريحه لأخبار أون لاين وجه السيد باشام بلوش- المتحدث الرسمي باسم جبهة تحرير البلوش -(BLF)نداءاً للبلوش جاء فيه:" أن الجيش البحريني يعكف حالياً على تجنيد أفراد من منطقة مكران ببلوشستان. وفي ظل الظروف الحالية ، نوجه نداءاً إلى الأمة البلوشية لكي لا تصبح جزءا من أي جيش طاغية وقمعي، في الوقت الذي تعيش فيه الأمة البلوشية في حالة حرب وتمر بمرحلة حساسة. وبدلاً من أن يتحول الشباب البلوشستاني إلى قتلة مأجورين عليهم الانضمام لجيوشهم القومية (جبهة تحرير البلوش، جيش التحرير البلوشستاني، جيش البلوش الجمهوري) لجعل استقلال الوطن واقعا". وأضاف "نحن نحذر جميع هذه المؤسسات ونطالبها بالوقف الفوري لعملية التجنيد في منطقة مكران. نحن في حالة حرب ونناضل ضد الطغاة بأنفسنا، ولا نريد أن يستخدم أبناء البلوش ليتحولوا إلى مرتزقة ". وتتمتع جبهة تحرير البلوش (BLF)بتأييد شعبي بين أوساط البلوش في باكستان وبقية دول الخليج العربية وتخوض مقاومة لانفصال ذلك الإقليم عن باكستان.

العديد من الممتلكات والمنازل والمساجد للأضرار.
كما ينضم للقوات الأمنية الخاصة أيضا مجموعات مدنية مسلحة تابعة لها- من جنسيات مختلفة منها البلوش والتابعين لبعض القبائل في الأردن وسوريا واليمن- ويرتدون أحيانا ملابس مدنية وأقنعة سوداء يهاجمون القرى ويلاحقون ويختطفون المتظاهرين والنشطاء ويعتدون عليهم. وطبقا للمعايير الدولية المتعلقة بحظر استخدام المرتزقة، يطلق على الأجانب المنتسبين للقوات الخاصة صفة المرتزقة، حيث يتم جلبهم من الخارج بشكل انتقائي بغرض الاستخدام الأمني والعسكري خارج الأجهزة الأمنية والعسكرية الاعتيادية، ويتم تدريبهم وتجهيزهم بشكل خاص، كما توفر لهم ميزات وظيفية ومادية لا يحصل عليها موظفو الأمن العاديون من الأجانب أو المواطنين مثل السكن والسفر وجمع الشمل. وفي البحرين يقيم غالبية القوات المرتزقة مع أسرهم في مناطق معزولة عن بقية المواطنين مثل منطقة "سافرة " وهي منطقة نائية تقع جنوب مدينة الرفاع. كما تم منح معظم أولئك الجنسية البحرينية لتوطينهم ضمن مشروع التغيير الديموغرافي لتغيير التركيبة السكانية وتحويل المواطنين الشيعة في البحرين لأقلية. وتشير التقارير الموثقة إلى استخدام أصوات هؤلاء المرتزقة بصورة فعالة في عمليات التصويت والانتخابات السابقة لتهميش المعارضة الليبرالية والأغلبية الشيعية، كما جاء بشكل مفصل في وثائق تقرير البندر . وقد أدانت المنظمات الدولية لحقوق الإنسان وعلى مدى السنوات الماضية تصرفات هذه القوات والانتهاكات التي ارتكبتها.
فقد أعلنت الأمم المتحدة مرارا إدانتها للدول التي سمحت أو تساهلت إزاء تجنيد المرتزقة وتمويلهم وتدريبهم وحشدهم ونقلهم واستخدامهم، بل أبدت قلقها مما تشكله أنشطة هؤلاء المرتزقة من خطراً على السلم والأمن الأهلي في الدول الصغيرة، وبغض النظر عن طريقة استخدام المرتزقة أو الشكل الذي يتخذونهُ لاكتساب بعض مظاهر الشرعية من توطين أو تجنيس أو غيره، فإنهم سيظلون مرتزقة مستوطنين يُشكلون تهديداً لسلام وأمن هذه البلاد، وعقبة في سبيل تمتع هذا الشعب بحقوقه الإنسانية. ولم توقع البحرين حتى ألان على الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم.
وفي معرض تعليقه، قال نبيل رجب - رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان" إننا نكن كل التقدير والاحترام إلى الشعب البلوشي، فهذا شعب له تاريخ وحضارة ويتميز بوعيه الحقوقي نتيجة المعاناة والاضطهاد التي تعرض لها في بلده. ولهذا الشعب أيضا إسهاماته في بناء بلدنا البحرين كما هي بقية دول الخليج العربية، إلا أن الجهات الامنية في البحرين تستغل الوضع الاقتصادي وحالة الفقر التي يعيشها هؤلاء البلوش في بلدهم، وتقوم بتجنيد الكثير من شبابه كمرتزقة وبطريقة تخالف القوانين الدولية، وتزج بهم وتخاطر بحياتهم في معارك مع سكان البلاد المطالبين بحقوقهم. نحن نعتقد بان غالبية هؤلاء المجندين يجهلون الدور الذي يقومون به والانتهاكات التي يرتكبونها بقبولهم هذه الإعمال ، كما إن الكثير منهم لا يعلم بأن عملية الارتزاق محرمة ومدانة دوليا بل تخلق الكثير من الكراهية لسكان هذه البلاد". وأضاف رجب:"نحن نطالب منظمات حقوق الإنسان والجمعيات الأهلية في منطقة بلوشستان للعمل على توعية الشباب من مخاطر الانخراط في هذا العمل المحرم والمدان دوليا "

القوات المرتزقة وهي تهاجم التحركات المطلبية في القرى الشيعية

ويعتقد مركز البحرين لحقوق الإنسان بأن ما يجري من تجنيد في مكران لجنود بلوش من خلفية مذهبية سنية يهدف إلى رفد قوات الحرس الوطني وكذلك القوات الخاصة التابعة لجهاز الأمن الوطني بالمزيد من المرتزقة الأجانب لاستخدامهم في قمع التحركات المطلبية والحقوقية في البحرين. ويشرف جهاز الأمن الوطني ميدانيا على عمل قوات شبه عسكرية تتكون من عدة آلاف من الأفراد- حوالي 35% منهم من إقليم بلوشستان الباكستاني تم جلبهم على فترات متقطعة سابقاً، ويرأسهم ضباط من العائلة الخليفية الحاكمة أو من القبائل المتحالفة معها سياسيا، ولا يوجد بين هذه القوات أي من المواطنين الشيعة.
وقد تم استخدام هذه القوات الخاصة بشكل فعال في محيط القرى والمناطق التي يمثل غالبيتها المواطنون الشيعة. حيث تقوم تلك القوات بالإغارة على القرى الشيعية بعد محاصرة مداخلها ومخارجها واستخدام الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاط بكثافة مفرطة على جميع القاطنين فيها، مما أدى لجرح المئات من الأشخاص من بينهم شيوخ ونساء وأطفال أصيبوا أو تعرضوا للاختناق، كما تعرضت

مرحى بأبطال الحرية في بلد الشهداء:

في أثر الشهيد المغدور موسى والشهيد الحي علي

بقلم : د. عبد الجليل السنكيس

لم ننذهل لخبر عملية الإغتيال التي قامت بها أجهزة الأمنية التي يقودها المرتزقة من العراق والأردن ومصر تحت استشارة السفاك هندرسون للشابين من قرية الصمود "الديه" الناشطين موسى جعفر ملا خليل وعلي عبدالله سعد. لم نكن نستغرب أن يبدأ التصعيد في المواجهة بين النظام والمعارضين من خلال التصفية الجسدية للمعارضين والنشطاء بعد أن فشلت عملية الإعتقالات وحملات التعذيب الوحشية على أيدي كواسر البشر في الغرف السوداء في مراكز التعذيب بمباني التحقيقات وأمن الدولة، في كسر الإرادة الشعبية.

لقد حاول النظام في احتواء القيادات الشعبية من خلال ثالوث محاصرة النشطاء والمدافعين عن الحقوق (القانون- النيابة- القضاء) وذلك بفبركة المسرحيات الأمنية، ومخطط الحجيرة آخرها، ولكنه باء بالفشل في إقناع الداخل عوضا عن الخارج في المواصلة في تلك المسرحيات لفصولها الأخيرة. لقد كان بفضل الله سبحانه وتعالى والتحركات الشعبية وقواها الضاغطة، وكذلك ردود الأفعال المحلية الاخرى والدولية من حقوقية ودبلوماسية وإعلامية، أن أحبطت تلك المحاولات وباءت بالفشل الذريع. لقد أرغم النظام على التنازل عن أكذوبته ودعاويه وأفرج عن القيادات الشعبية وأغلب المعتقلين والمسجونين وخرج أولئك منصورين منتصرين على رغم أنف المعذبين وآكلة لحوم البشر من معذبي وأفراد جهاز أمن الدولة الذي لازال يسيطر على أوصال الدولة.

لم ينس جهاز أمن الدولة الهزيمة النكراء التي لحقت به لإضطراره للإنصياع لقرار الإفراج، فسعى للإحتفاظ بعدد من النشطاء المعتقلين "رهائن التحرك الشعبي" ولم يفرج عنهم، كما سعى لتعليق القضايا لأجل غير مسمى يقرره هو للإنقضاض مرة أخرى على القيادات الشعبية والنشطاء متى ما آن الأوان. وحاول مضايقة النشطاء من خلال منعهم من السفر وتعطيل رجوعهم لإعمالهم السابقة تنكيلا بهم ومحاصرة لهم.وأمام هذا الحصار لجهاز أمن الدولة المكون من فلول الهاربين المعذبين في النظام الصدامي السابق، وخبراء التعذيب في النظام الأردني والمصري، لابد من تصعيد المواجهة مع المعارضين والنشطاء الذين قوت شوكتهم وزاد صيتهم والإلتفاف الشعبي حولهم. لقد حاول النظام من خلال أجهزة القتل والغيلة أن يرسل رسائل التصفية الجسدية للنشطاء والمعارضين في مواطن مختلفة، نذكر منها الشهيد مهدي عبدالرحمن من المحرق وعباس الشاخوري اللذين قضيا نحبهما على أيدي تلك الأجهزة وراحت أرواحهم بسبب عبث تلك الأجهزة بأنفس المواطنين الكرام.

ولهذا، لم ي"؟كن مستغرباً ما قاله الدكتور صلاح البندر -مستشار الحكومة السابق- وصاحب تقارير المؤامرات على شعب البحرين، للأستاذ حسن مشيمع في إحدى لقاءاته بأن السلطة مقدمة على اغتيال المعارضين وتصفيتهم جسدياً- وذكر أسم الأستاذ مشيمع وكذلك صاحب المقال. فهذا المستشار قد أصدر أكثر من تقرير موثق ومدعوم بالدلائل التي انقضت أكثرها عما يخطط له النظام عبر اجهزته المختلفة، والدور المتوقع للاجهزة الأمنية لتمكين النظام من اقتلاع جذور المعارضة وتكميم الأفواه الرافضة لعملية التطبيع والسكون لمشروع قتل الإرادة الشعبية منذ قدوم الشيخ حمد للحكم.

ولقد أشرت في موطن سابق بأن هناك توجهات موجودة في دهاليز الجهاز الأمني للإستهداف الشخصي والتصفية السياسية قبل الجسدية في محاولة لإبعاد شخصيات محددة من المشهد الوطني السياسي والحقوقي، وذلك بسبب عدم قدرة النظام، بل وفشله، في عملية الإستيعاب، ناهيك عن التسامح والتعاطي بسعة صدر أكبر، مع النشاط المحموم على المستوى الشعبي والدولي، الأمر الذي عرى النظام وكشف عورته على عيون الأشهاد في المنظمات الدولية، وذهبت الملايين التي صرفت على مؤسسات العلاقات العامة – المحلية والخارجية- لتلميع صورة النظام، أدراج الرياح. وكان لابد من السعي لوسائل أخرى لإزالة "عوار الرأس" بشكل نهائي، وتغييب "المشاكسين وصناع المشاكل للنظام" كما أعربت عن ذلك رئيسة أحدى المنظمات الدولية حينما التقيت بها في مؤتمر اليونسكو الأخير في قطر.

ومن هنا نفهم لجوء النظام عبر أجهزته القمعية لإرسال الرسالة قبل الأخيرة لأولئك المعارضين وأصحاب القناعات الصلبة بأنهم محل استهداف وتصفية جسدية مالم يتنازلوا عن قناعاتهم ويقنعوا بما هو موجود ويتعاطوا معه بواقعية وبرغماتية عمياء. ولن يكون من الصعب، بحسب قناعة قيادات الأجهزة الأمنية من اللجوء لوسائل عدة، في ظل ازدياد عمليات التفخيخ التي يقوم بها أفراده لخلق حالة الهلع وتضييع المسئولية، كما حدث في الماضي وهذا ما حدث للشابين الشهيد المغدور موسى جعفر ملا خليل والشهيد الحي علي عبدالله سعد. وقد كان الشهيدين الناشطين بسكوت وبعيداً عن الأضواء، محل استهداف متكرر، خصوصاً الشاب علي عبدالله سعد، الذي اعتقل أكثر من مرة، وتمت الإغارة على منزله أكثر من مرة، ولكنه كان عصياً على تلك الأجهزة التي كانت تهدده بالقتل إن وقع في أيديها. تجدر الإشارة الى أن استهدافات والتهديد بالتصفية قد ووجه به العديد من النشطاء الذين تم الإفراج عنهم مؤخراً، وهم يتوقعون ذلك في ليلة أو ضحاها.

وأقول بأن سجل النظام وأجهزته القمعية حافل بالقتيل والتشريد والاغتيالات، ولم يجد في قناعتي شي بهذا الخصوص. وأن النظام، في ظل استمرار العقلية الهيستيرية التي تدار بها البلاد والمبنية على أزمة الثقة القائمة بين النظام وأبناء الشعب، فإن ليس مسلسل الإعتقالات وملء السجون في عودة، بل إن رتل الشهداء سيطول ولن تجد القيادات الشعبية بداً من أن تكون في هذا الرتل، إن لم تكن في مقدمته، لترسل رسائل للنظام على استعدادها للشهادة وتقديم الأضاحي من أجل التغيير والإصلاح الحقيقي الشامل وعودة الشرعية الشعبية ونيل الحقوق وحياة العزة والكرامة. كما الرسائل مرسلة للقواعد الشعبية بأن التغيير على قدر العطاء، فكلما ارتفع سقف المطالب، زادت المقدمات والتضحيات، وعلى الشعب أن يقرر، أن يعيش ذليلاً مهيناً مثل البهائم، أم أن يعيش بعزة أو كرامة كما أعطاه الله اياها، وهو الوحيد الذي يقدر العطاء والشهادة ويجزي عليهما.

رحمة الله على الشهيد المغدور الشاب موسى جعفر ملا خليل، والصحة والسلامة والعافية للشهيد الحي علي عبدالله سعد .

جثة الشهيد موسى متفحمة

منظمة العفو الدولية :

تقاعست السلطات عن التحقيق على نحو كاف في الادعاءات المتعلقة بتعرض معتقلين للتعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة

البحرين
رئيس الدولة الملك حمد بن عيسى آل خليفة
رئيس الحكومة الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة
عقوبة الإعدام مطبَّقة
تعداد السكان 766 ألف نسمة
متوسط العمر المتوقع 75.2 سنة
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة 14 (ذكور) / 14 (إناث) لكل ألف
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين 86.5 بالمئة

تقاعست السلطات عن التحقيق على نحو كاف في الادعاءات المتعلقة بتعرض معتقلين للتعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة. واحتُجز عدد من منتقدي الحكومة لفترة وجيزة وأُغلقت عدة مواقع على الإنترنت. وأُعدم شخص واحد. وأشارت الحكومة إلى أنها تعتزم إلغاء بعض جرائم النشر، والحد من التمييز ضد المرأة في القانون، وإجراء بعض الإصلاحات.

خلفية

اندلعت مظاهرات عنيفة، في مارس/آذار وإبريل/نيسان، نظمها أفراد من الطائفة الشيعية التي تشكل أغلبية السكان، احتجاجاً على ما ادعوا أنه تمييز، وبخاصة من جانب الشرطة وقوات الأمن، وكذلك على تعطيل الإصلاحات السياسية التي بدأها الملك في عامي 2001 و2002. ولقي شرطي مصرعه وقُبض على عشرات الأشخاص، وقُدم 19 منهم للمحاكمة. ووُجهت إلى 13 آخرين تهم التخريب والشغب، وكان هؤلاء ضمن مجموعة من الأشخاص أصدر الملك عفواً عنهم في يوليو/تموز، ولكنهم كانوا لا يزالون محتجزين بحلول نهاية العام. وأفادت الأنباء أنهم رفضوا التوقيع على وثائق رسمية بالإفراج عنهم، لأنهم يرون ضرورة إسقاط جميع التهم المنسوبة إليهم دون قيد أو شرط.

"أُغلق عدد من مواقع الإنترنت لأنها تتضمن مقالات تنتقد العائلة المالكة..."

الفحص الدولي والتطورات القانونية

في إبريل/نيسان، فحص »مجلس حقوق الإنسان «التابع للأمم المتحدة سجل البحرين في مجال حقوق الإنسان بموجب نظام »المراجعة العالمية الدورية .«وقدمت الحكومة عدة تعهدات هامة في مجال حقوق الإنسان، من بينها تشكيل هيئة وطنية لحقوق الإنسان، وسحب التحفظات التي أبدتها البحرين لدى التوقيع على بعض مواثيق حقوق الإنسان، وإصلاح القوانين المتعلقة بالأسرة والجنسية، واعتماد قانون جديد لحماية الخادمات في المنازل، ورفع القيود على الصحافة.

التعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة

ذكر بعض المعتقلين الذين احتُجزوا فيما يتصل بالمظاهرات العنيفة في قريتي كرزكان ودمستان، في مارس/آذار وإبريل/نيسان، إنهم تعرضوا للتعذيب أو غيره من صنوف المعاملة السيئة على أيدي الشرطة. وقال هؤلاء إنهم احتُجزوا بمعزل عن العالم الخارجي لمدة أسبوع، حيث كانوا يُجبرون على الوقوف لفترات طويلة وقد عُصبت أعينهم، كما كانوا يتعرضون للضرب.

وادعى 15 شخصاً، قُبض عليهم في ديسمبر/كانون الأول 2007 واتُهموا بحرق سيارة شرطة وسرقة سلاح، أنهم تعرضوا للتعذيب. وفي يوليو/تموز، حكمت المحكمة الكبرى الجنائية على خمسة منهم بالسجن لمدد تتراوح بين خمس سنوات وسبع سنوات؛ كما حكمت على ستة آخرين بالسجن لمدة سنة ولكنهم حصلوا على عفو من الملك، بينما برأت ساحة أربعة. ومن بين الذين بُرئوا محمد مكي أحمد، البالغ من العمر 20 عاماً، والذي احتُجز بمعزل عن العالم الخارجي لمدة 12 يوماً في شعبة التحقيقات الجنائية في المنامة، وهناك تعرض للتعذيب بتعليقه وضربه وصعقه بصدمات كهربائية، حسب قوله. وبناءً على طلب المحكمة الكبرى الجنائية، قُدم تقرير طبي في إبريل/نيسان، أشار إلى وجود آثار على أجساد بعض المعتقلين يُحتمل أن تكون ناجمة عن التعذيب. وتقاعست الحكومة عن إصدار أوامر بإجراء تحقيق مستقل في ادعاءات التعذيب.

حرية التعبير

قدمت الحكومة مشروعاً لتعديل »قانون الصحافة والمطبوعات «الصادر عام 2002، بغرض إلغاء عقوبة الحبس في بعض الجرائم، مثل انتقاد الملك أو »التحريض على كراهية النظام .«وأقر مجلس الشورى التعديلات، في مايو/أيار، وأُحيلت جميع التعديلات إلى مجلس النواب (البرلمان).

وفي يونيو/حزيران، احتُجز عبد الله حسن بو حسن لمدة ثلاثة أيام فيما يتصل بمقالاته في مجلة »الديمقراطي«، التي تصدر عن »جمعية العمل الوطني الديمقراطي .«وفي الشهر نفسه، احتُجز لفترات وجيزة سبعة من المشاركين في موقع »أوال « على شبكة الإنترنت وفي النشرة الإخبارية التي تصدرها »جمعية الوفاق الإسلامية«، ووُجهت إليهم تهمة »التحريض على كراهية وازدراء النظام .«كما أُغلق عدد من مواقع الإنترنت لأنها تتضمن مقالات تنتقد العائلة المالكة والحكومة.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني، أفادت الأنباء أن وزير الداخلية قد أعلن أنه يتعين على مواطني البحرين، بما في ذلك أعضاء مجلس النواب والمنظمات غير الحكومية، الحصول على تصريح مسبق قبل حضور اجتماعات في الخارج لمناقشة شؤون داخلية في البحرين، وأن عدم حصول الشخص على مثل هذا التصريح يعرضه للسجن والغرامة.

عقوبة الإعدام

في أغسطس/آب، أُعدم مواطن بنغلاديشي يُدعى ميزان نور الرحمن أيوب مياه، كان قد أُدين بقتل مستخدمه.

وفي ديسمبر/كانون الأول، امتنعت البحرين عن التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الداعي إلى وقف تنفيذ أحكام الإعدام على المستوى العالمي.

الزيارات القطرية لمنظمة العفو الدولية

زار مندوب من منظمة العفو الدولية البحرين في أكتوبر/تشرين الأول، والتقى مع بعض المسؤولين الحكوميين وأعضاء مجلس النواب ونشطاء حقوق الإنسان والصحفيين والمحامين والمعتقلين السابقين. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، حضر مندوب من منظمة العفو الدولية اجتماعاً للمتابعة استضافته الحكومة البحرينية للنظر في تطبيق التوصيات التي وردت في »تقرير المراجعة العالمية الدورية«، في إبريل/نيسان

ميثم الشيخ تعرض للتعذيب واصيب بمرض MS

القوات المرتزقة وهي تعتقل النشطاء

البحرين .. التحول نحو الحكم العسكري أو الحرب

بقلم :عباس المرشد

في أكتوبر 2008 صدر أمر ملكي بإعادة تشكيل مجلس الدفاع الأعلى في البحرين و تحديد اختصاصاته. بعض الصحف المحلية اكتفت بذكر الخبر و البعض منها نشرت نص المرسوم الملكي كما نشر في الجريدة الرسمية. واحد فقط من الحقوقيين شن هجوما لاذعا على التشكيلة الجديدة و اعتبر مجلس الدفاع الأعلى بتشكيليته الجديدة بمثابة عصابة يجب عزلها و محاصرتها. الخطاب آثار موجة كبيرة من اللغط و الاختلاف حول سقف الخطاب الذي ألقاه عبد الهادي الخواجة ليلة العاشر من المحرم في العاصمة المنامة أما النيابة العامة فقد بادرت إلى إرسال مذكرة استدعاء للخواجة لتحقيق معه بتهمة التحريض على قلب النظام و التطاول على رموز الحكم.

انتهت القضية بسرعة كبيرة إذ أفرج عن الخواجة بضمان مقر إقامته والبدء في عقد جلسات محاكمة متفرقة و الذين اختلفوا حول مضمون كلمة الخواجة فارقوا الاختلاف بعد مدة من الوقت، فالقادم من بعد هذا الخطاب كان أكبر و الحكومة كانت تنتظر أن تقوم بعمل لا تريد لقضية الخواجة ان تؤثر عليه. هكذا و بجردة حساب بسيطة كان الأستاذ حسن مشيمع و أثنين من رفاقه على قائمة الاعتقال بالتهم نفسها ولو أضيف إليهم اعتقال ناشط حقوقي بمرتبة الخواجة لخسرت الحكومة القضية أكثر مما خسرته حتى الآن.

بعد أن انهي الخواجة اعتصامه مع عدة شخصيات دينية و سياسية احتجاجا على تدهور الأوضاع السياسية و الأمنية و مطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم الأستاذ حسن مشيمع، أصبح الوقت ملائما لأن يشرح ما أطلق عليه بالعصابة الحاكمة لا كشعار انفعالي بل كرؤية تحليلية للواقع السياسي المتأزم منذ 2002 و تأزم كثيرا جدا منذ 2007 . ما يدعوا الخواجة إلى الاعتناء كثيرا بمجلس الدفاع الأعلى هو طريقة تشكيله و الصلاحيات الجديدة التي أعطيت له بعد أن كان مجلسا عاديا تؤسسه كل الدول من أجل الدفاع عن الأخطار الخارجية و ما يتعلق بالحرب و السلم. يتشكل »مجلس الدفاع الأعلى «الجديد برئاسة الملك القائد الأعلى وعضوية كل من: رئيس مجلس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، ولي العهد نائب القائد الأعلى الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، القائد العام لقوة دفاع البحرين الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، وزير الديوان الملكي الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، رئيس الحرس الوطني الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة، وزير الدولة لشئون الدفاع الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة، رئيس المكتب العسكري للقائد الأعلى الشيخ عبدالله بن سلمان آل خليفة، وزير الداخلية الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة، وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة، وزير المالية الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة، رئيس جهاز الأمن الوطني الشيخ خليفة بن عبدالله آل خليفة، وأمين عام مجلس الدفاع الأعلى الشيخ أحمد بن خليفة آل خليفة. و كانت صحيفة الشرق الأوسط نقلت أن مصدرا مطلعا صرح لها " إن هناك العديد من المهام الجديدة التي تنتظر هذا المجلس، مبينا أن من أبرز هذه المهام إقرار حالة السلامة الوطنية، وكذلك حالة الأحكام العرفية وإعلان التعبئة العامة والجزئية، وتحديد مصادر تهديد الأمن الوطني، وتخصيص القدرات الوطنية لمراجعة التحديات التي تواجه البلاد، ووضع سياسة وقائية أمنية للبحرين، والإشراف على العمليات العسكرية، والإشراف على السياسة الأمنية الداخلية، وكذلك السياسة الأمنية الخارجية، موضحا أن هذه المهام ستضاف للمهام الأخرى مثل الشؤون العسكرية للبلاد. وحول الأحداث الداخلية التي تواجهها البحرين بين الحين والآخر، أكد المصدر أن مجلس الدفاع الأعلى سيكون له دور في الشؤون الداخلية، ومتابع للعمليات كما سيختص برسم السياسة الأمنية لمواجهة أي تهديد للأمن الداخلية، إلا أن المصدر شدد في الوقت ذاته على أن هناك العديد من المهام الجسيمة الكبيرة، التي تواجه المجلس داخليا وخارجيا.

الخواجة يقرأ في هذه الصلاحيات تحول البحرين إلى حكم عسكري ترسم استراتيجياته من خلال رموز المجلس نفسه وهذا ما يعتبره أخطر تحول تشهده البحرين منذ استقلالها سنة 1971. ويقول الخواجة أن اجتماعات مجلس الدفاع الأعلى هي اجتماعات منتظمة و تدار بشكل منظم جدا حيث أكد المرسوم الملكي على تعيين أمين سر للمجلس يقوم بالترتيب الجيد للاجتماعات الدورية و تجهيز الوثائق والمستندات والمعلومات وكل ما يتعلق بالمواضيع المطروحة في الاجتماع، تنظيم محاضر الاجتماعات وطباعتها وتوزيعها على الأعضاء، و صوغ قرارات المجلس والتأكد من إيصالها إلى الجهات المختصة، و متابعة تنفيذ قرارات المجلس مع الجهات المكلفة بتنفيذها واطلاع أعضاء المجلس على ما تم بخصوصها، ومراعاة السرية اللازمة في أعمال المجلس والوثائق والمعاملات المتعلقة به.

يذهب الخواجة بعيدا في تقديم رؤيته السياسية عندما ينفي تأثير الخلافات وسط العائلة الحاكمة على رسم الاستراتيجيات و الممارسات السياسية و الأمنية فالمختلفون يجتمعون ويخططون بروح الفريق الواحد، و يضيف أن مثل هذه الخلافات قد تكون مؤثرة فيما ما مضي لكنها و منذ 2007 لم تعد مؤثرة خصوصا و أن الأشخاص أنفسهم باتوا يسوقون لوجود هذه الاختلافات، عندما يتلقون بمراسلين أجانب أو شخصيات سياسية محلية و بالتالي يلقون اللوم على بعضهم لتبرير تأخر الإصلاحات أو لتبرير حجم العنف الممارس ضد الجماعات السياسية و الحقوقية. ولا يتردد الخواجة عن ذكر أمثلة لهذه التسويقات و كيف يتم استثمارها سياسيا في تشتيت الانتباه بين أقطاب القوى السياسية المعارضة.

بحكم السرية اللازمة في أعمال المجلس الأعلى للدفاع حيث يتأسس الحكم العسكري في البلاد فهو لا يباشر أعماله إلا من خلال جهاز الأمن الوطني الذي يعتبر الذراع التنفيذية وليس مركز قوة كما يقول الخواجة لأنه لو كان مركز قوة مقابل مراكز القوى الأخرى لما شهد ثلاث تغييرات في مدة قصيرة جدا لا تتعدى الخمس سنوات، و على هذا الأساس يرى الخواجة أن الصلاحيات الواسعة المعطاة لأفراد جهاز الأمن الوطني تهدف إلى جعله جهازا منفصلا تماما لا يمكن محاسبته اعتمادا على المرسوم الأخير الذي أصدره ملك البلاد و تم بموجبه إعطاء أفراد جهاز الأمن الوطني صفة القبض القضائي إذ بإمكانه أن يقوم باعتقال أي فرد من دون الرجوع إلى النيابة العامة أو أي جهة قضائية و فوق ذلك فأفراد جهاز الأمن الوطني يعاملون معاملة العسكريين فلا يمكن مقاضاتهم إلا في محاكم عسكرية و ليس أمام مؤسسات القضاء المدني.

أمام هذه الاستحقاقات فمن الطبيعي أن تشهد البحرين موجهات بين نظام الحكم و القوى السياسية المعارضة في ظل اشتداد تأزم الملفات و استمرار التراجعات و يصعب قبول حكم عسكري بصورة واضحة و ظاهرة في منطقة الخليج العربي و من الطبيعي أن تكون مواجهة الحكومة لمثل هذه المواجهات مختلفا عما كان سابقا فهي الآن تمتلك قوات أكثر تدريبا على مواجهات المدن و شوارع القرى و لدى القوات الخاصة خرائط مفصلة لمداخل و مخارج المناطق السكنية تدعمها وحدات كبيرة من المليشيات المدنية و بالتالي فهي فالحكومة أقدر على الإمساك بالجانب الأمني حاليا و تستطيع أن تفرض القبضة الأمنية عبر جهاز الأمن الوطني البعيد عن المحاسبة و لتفتح جانبا آخر هو الحرب بالوكالة في الجانب السياسي. الصورة الأمنية و الارتباك السياسي و مخاوف الحكم العسكري تدعو الفاعلين السياسيين إلى ضرورة الإسراع في تقديم بدائل حقيقية و فاعلة عن البدائل الحالية فليس من المعلوم ما الذي يمكن أن تقدم عليه الأجهزة الأمنية في مراحل قادمة .

ملحق: الأمر الملكي بإعادة تشكيل مجلس الدفاع الأعلى

صدر عن عاهل البلاد جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة أمر ملكي رقم (15) لسنة 2008 بإعادة تشكيل مجلس الدفاع الأعلى، جاء فيه »أنه بعد الاطلاع على الدستور، وعلى الأمر الملكي رقم (2) لسنة 2006 بإعادة تشكيل مجلس الدفاع الأعلى وتحديد اختصاصاته، وعلى قانون قوة دفاع البحرين الصادر بالمرسوم بقانون رقم (32) لسنة 2002، خاصة المادة (11) منه، وعلى الأمر الملكي رقم (36) لسنة 2007 بتعيين رئيس للمكتب العسكري لصاحب الجلالة القائد الأعلى، وعلى الأمر الملكي رقم (1) لسنة 2008 بتعيين نائب للقائد الأعلى، وعلى الأمر الملكي رقم (2) لسنة 2008 بتعيين القائد العام لقوة دفاع البحرين، فإنه يعاد تشكيل مجلس الدفاع الأعلى المقرر في المادة (1) من الأمر الملكي رقم (2) لسنة 2006.«

سنهزمكم بدمائنا بعون الله، بعد أن أصبح العالم شريكا في التصدي لإرهابكم

القرار الخليفي بتحويل الصراع مع أهل البحرين من خلاف سياسي الى صراع دموي تطور خطير جدا، لن تقتصر آثاره على مجموعة من المواطنين دون أخرى، ولن تكون له حدود زمانية او مكانية، بل سيمتد عبرهما. ومع ان النظام الخليفي كان دمويا منذ عقود، فقد اتضح الآن ان الحاكم الحالي، نظرا لتربيته العسكرية وعقليته التي تعشق البزة العسكرية وتدفعه للظهور بلباس العسكر واسلحة الموت، أكثر نزوعا نحو الدم والقتل.

فقد توسعت ممارسات التعذيب على نطاق غير مسبوق، فلم تعد ممارستها محصورة بغرف التعذيب، بل اصبح يمارس في الشوارع ضد ابناء البحرين. وتكشف أجساد المناضلين جراحهم النازفة بسبب التعذيب والاعتداءات الوحشية التي أصبحت مقننة في ظل حكم حمد بن عيسى وجلاوزته. وأصبح نجله، ناصر، يتغنى بشكل متواصل بلغة الحرب وسمفونية الموت، وتكرار دور السياف الذي يذبح الناس ويقطع رؤوس معارضيه. انها صورة قاتمة تخفيها البروتوكولات تارة، ولكنها لا تلبث ان تظهر في اول مناسبة. فقد أمر الحاكم الحالي بتشكيل فرق الموت التي لم توجد في البحرين من قبل. واصبح منظر افرادها وهم اما مقنعون او يرتدون ملابس مدنية وهم مدججون بالسلاح مألوفا على نطاق غير معهود. فرق الموت هذه ارتكبت جرائم شنيعة، يتحمل حمد وزرها بشكل مباشر. فهي التي قتلت نوح خليل آل نوح ومحمد جمعة الشاخوري ومهدي عبد الرحمن وعباس الشاخوري وعلي جاسم وأخيرا موسى جعفر ملا خليل. وهي التي اعتدت على موسى عبد علي بشكل وحشي، وهي التي انهالت على المتظاهرين امام ديوان الحاكم بالضرب المبرح على كافة اجزاء اجساد البحرانيين الذين شاركوا في ذلك. فرق الموت هذه هي المسؤولة عن الاعتداء على النساء البحرانيات عندما توجهن الى المحكمة للمطالبة بافراج عن ابنائهن المرتهنين لدى قوات الاحتلال الخليفية. وهي التي اعتدت الاسبوع الماضي على المواطن الصابر، المظلوم جعفر كاظم، ومزقت جسده بالهراوات والاحذية والايدي. واخيرا فقد وجهت فرق الموت هذه، بأمر من رئيس العصابة الخليفية وجلاوزته، تهديد واضحا ومكشوفا ا لرمزين من رموز المعارضة في لندن ونشرت ذلك التهديد بالاغتيال والقتل خارج القانون، في موقع "مملكة البحرين" شبه الرسمي. انظر الموقع التالي :

http://www.bahrainvoice.net/vb/showthread.php?t=5636

وهكذا دشن حمد بن عيسى عهده الأحمر آملا ان يهزم به اهل البحرين الكرام الأصليين (شيعة وسنة)، معتقدا ان لغة الدم هي الفيصل معهم، وانه قادر على حسم الموقف لصالح عائلته التي احتلت البلاد وعرضتها لحقبة دموية مرعبة. فهو ينسى او يتناسى ان الشعوب لا تستسلم مهما فعل الطغاة والمستبدون والقتلة والسفاحون. وان الدم يؤدي الى الثأر ويحاصر القتلة. ويبدو انه لم يقرأ تاريخ يزيد وابن زياد والشمر، والحجاج وصدام وسواهم من الذين اراقوا دماء شعوبهم فحاصرتهم ارواح الشهداء وقضت عليهم. هؤلاء لا يدركون حرارة الدم الذي يراق ظلما وعدوانا، فيتحول طوفانا يهد عروشهم ويرمي بهم في مزابل التاريخ. وكثيرا ما هزمت دماء الابرياء جيوش الظالمين، من هنا اصبح المؤمنون بربهم يؤمنون كذلك بعدد من المقولات التي تحققت عبر التاريخ ومنها ؛حتمية انتصار الدم على السيف" وان دولة الظلم ساعة ودولة الحق الى قيام الساعة" وان المؤمن الصابر المحتسب منتصر حيا وميتا، وان الظالم السفاح مهزوم في وجوده وعقله وان بقي جسده "فاليوم ننجيك ببدنك لتكون لمن خلفك آية".

لقد فاجأ خبر الخطة التي تبناها نظام الاحتلال الخليفي للمجاهد الشيخ محمد سند، الكثيرين، الذين لم يكونوا يتوقعون ان يصل الحقد الخليفي الى هذا المستوى، او ان يصل رموزهم، الى حد ا لافصاح عن دور لهم في احداث صراع مختلق بين حوزتي قم والنجف. هذا التدخل قاله بالحرف الواحد سفير العصابة الخليفية في لندن، عندما التقى وفدا اغلب افراده من العراقيين ذهبوا لزيارته الشهر الماضي لتحذيره من مغبة الفتنة الطائفية، فما استطاع اخفاء تآمر عائلته وتدخلها في الشؤون الداخلية للعراق وايران، بالتصدي لحوزة قم واتهامها بانها "تصدر الارهاب" على حد قوله. وكان تآمره مع الارهابيين واضحا عندما حاول ايهام البحرانيين بوجود "خلايا" تابعة للقاعدة في البحرين، للايحاء بوجود خطط لاعتداءات ضدهم. والواقع ان النظام هو الذي يرعى هذه المجموعات ويتواصل معها، كما تواصل مع الصهاينة منذ اكثر من عشرة اعوام، للاستعانة بهم ضد اهل البحرين. وجاءت تهديداته الاخيرة في موقع "مملكة البحرين" لتؤكد ضلوعه في مخطط دموي لتصفية المعارضين بعد ان فشل المشروع السياسي الذي فرضه على الناس بالقوة، واستهدف به القضاء على وجودهم.

لقد اصبح المستقبل أكثر سوادا ووجوما، في إثر قرار حمد وجلاوزته ممارسة الارهاب والاغتيال، واراقة الدماء على اوسع نطاق. وقد بدأ المعارضون البحرانيون مهمة ايصال هذه الحقائق للجهات الدولية المعنية بمكافحة الارهاب والساعية للضرب على ايدي العابثين بامن شعوب العالم. وقد استغرب الكثير من المسؤولين الدوليين من لجوء العصابة الخليفية لهذا الاسلوب، وقدموا للمعارضين مقترحات عملية لتفادي الاعمال الارهابية الخليفية. ويحظى البحرانيون باحترام دولي واسع، خصوصا بعد توضيح حقائق ما جرى في السنوات الخمس عشرة الاخيرة من تصفيات لأهل البحرين على ايدي قوات الاحتلال الخليفية بحق شعب أعزل. وكانت الاحصاءات تتكلم عن نفسها بلغة بليغة. فقد قتل آل خليفة قرابة الخمسين شهيدا بالرصاص تارة والتعذيب اخرى والاغتيال ثالثة. بينما أصر اهل البحرانيون على ممارسة حقهم الطبيعي في المعارضة والتعبير عن الرأي والموقف بأساليب سلمية متحضرة. وأقنعت القوانين الارهابية الخليفية الجهات الدولية الحقوقية بعدالة قضية شعب البحرين، ودموية العائلة الخليفية وعدوانها، خصوصا القانون 56 الذي يحمي المعذبين، وقوانين الارهاب و المولوتوف والصحافة والتجمعات، وجمعيها تقنن القمع والقتل، وتهدد وجود اهل البحرين. وجاءت جريمة الابادة التي يمارسها الاحتلال الخليفي من خلال مشروع التجنيس السياسي لتضع البحرين على قائمة الدول التي تستحق الرقابة المباشرة، والتصدي لرموز الحكم فيها بعد ان أساؤوا استخدام السلطة وعاثوا الفساد واشاعوا الدمار والقمع والتصفيات الدموية. انه مسلسل اسود، بدأت خيوطه تتجلى للعالم بوضوح، وينتظر حراكا شعبيا حقيقيا يتصدى للاحتلال بالصمود ورفض الاستسلام للعدوان، او الخنوع للديكتاتورية او الخضوع للاحتلال. لقد عبدت دماء الاحرار طريق النضال السلمي والمقاومة المدنية، وهذا نمط من النضال بدأ ينخر في الجسد الخليفي المهتريء الذي سيسقط قريبا بعون الله تعالى.

يوم امس 2009/5/8، اصدر الاجيران الوضيعان الوزغ ابن الوزغ سعيد الشهابي والديوث عبدالرؤوف الشايب بيانا ذيلوه باسم حركة احرار البحرين التي هي في واقعها حركة كلاب البحرين ووضع هذان الاجيران الوضيعان لدى المخابرات الايرانية اتهامات واباطيل للتغطية على الجريمة التي كان ينوي تنفيذها الهالك بامر الله (موسى ملا خليل)
الذي مزقته عبوة ناسفة كان ينوي ان ينفذ بها عملا ارهابيا مع الذي كان معه ضد شعب البحرين
فكانت ارادة الله اقوى والعمل من مخططهما الدنيء
فالاول تمزق اربا اربا وقطس وذهبت روحه الى سقر وما ادراك ما سقر
والثاني تشظى وجهه وفقد عينيه ليعيش بقية حياته مشوها كريها واعمى وليحشر ايضا يوم القيامة اعمى
ويوم امس تم القبض على شريكهما الثالث وهو من الديه ايضا
والواضح بان هؤلاء الجبناء المجرمون تلقوا التدريبات على صنع العبوات الناسفة
على ايدي المخابرات الايرانية في سوريا والعراق ولبنان
وفي المعسكرات التي تتبع حلفاء ايران في هذه الدول
ويوم امس كتب هذان الحقيران الدنيئان (الوزغ الشهابي والديوث الشايب) بيانا باسم احرار البحرين في لندن
يلوون به عنق الحقيقة ويداورن به سوءاتهم وعمالتهم للنظام الايراني ومخابراته الصفوية
وحاولا اتهام الحكومة بتدبير مقتل موسى ملا خليل
وحتى تكتمل فصول مسرحية هذين الكلبين الاجربين فقد قالا في بيانهما بانهما سوف
يكشفان عن فشل خطة نفذتها الحكومة لاغتيال شخصية معارضة في لندن
ويبدوا ان مكر الله باعوانهم في البحرين
لم يجعلهم يكتبون فصول مسرحيتهما الجديدة حول اغتيال الشخصية المعارضة في لندن بسرعة
ولذلك اكتفوا ببيان انشائي عن تفوق خنزيرهم في الديه وحملوا فيه الحكومة المسؤولية
وخلطوا الحابل بالنابل في شان الموقوفين
حتى انهم حملوا الحكومة مسؤولية مقتل مهدي عبدالرحمن في المحرق قبل ثلاث سنوات هههههههه
وهو كما نعرف قتل بسبب عراك سرسرية في فريج البنعلي وقاتله يقبع الآن في السجن.
ولكن الصورة واضحة لدى شعب البحرين
حول حقيقة الوزغ ابن الوزغ سعيد الشهابي
والديوث السفيه عبدالرؤوف الشايب
لعنهما الله
فهما مزوران للحقائق
وعميلان للاستخبارات الايرانية
ينتفون منها الاوامر والتعليمات والاموال لديمومة نشاطاتهما التخريبية
ونامل ان يتم جمع الادلة عليهما
ومحاكمتهما على جرائمهم بحق شعب البحرين العربي الاصيل
واي عفو عن هذين الصفويين هو اهانة لشعب البحرين
فما يقومان به هو تخريب وتحريض وايذاء لهذا الوطن وشعبه الكريم
فمرضهما هو الطائفية والتبعية لايران
ودواءهما هو رصاصة رحمة تنهي رأسيهما المتعفنين
فالرأس العفن لا دواء له غير البارود

صورة الموقع الذي يدعو لاغتيال رموز المعارضة

الخليفيون خططوا - التتمة من صفحة 1

وضعف أداء مستشاريه دفع هذا الفريق لتأليف مسرحية هشة تقوم على اساس وجود مخطط ارهابي لاسقاط نظام الحكم، فاعتقل عشرات النشطاء بدعوى التورط في ذلك المخطط، واطلق على المعتقلين اسم "معتقلي الحجيرة" نسبة الى منطقة سورية ادعت المسرحية الجديدة ان المعتقلين تلقوا تدريباتهم العسكرية فيها. ثم جاء اعتقال الاستاذ المجاهد حسن مشيمع والشيخ محمد حبيب المقداد، بدعوى تورطهما في تلك المحاولة. ولكن العائلة الخليفية منيت بأكبر فشل في تاريخها المعاصر، فما هي الا اسابيع حتى انقلب العالم ضد الاعتقالات والدعاوى الخليفية، خصوصا بعد ان اكد المعتقلون تعرضهم للتعذيب على ايدي جلاوزة حمد بن عيسى وخالد بن أحمد. ثم جاءت الا نباء عن رفع قضية دولية ضدهما بتهمة ارتكاب جرائم ضد الانسانية، الامر الذي اضاف بعدا دوليا جديدا لقضية محلية في الاساس.

ان ما حدث الشهر الماضي من اطلاق سراح اغلب السجناء لم يؤد الى غلق الملف. بل اتضح الآن انه كان بداية لعهد أكثر سوادا. فقد بدأ تدشين عهد التصفيات الجسدية للمعارضين. فسقط اول شهيد بتفخيخ سيارته التي انفجرت وقتله فورا واصابت مرافقه احمد سعد، باصابات بليغة ما تزال طبيعتها غير معروفة. فقد اختطف الشابان، احدهما جثة متفحمة، والآخر جسدا ممزقا بالسيارة المفخخة. وقد استلم الاحرار تلك الرسالة واتخذوا احتياطاتهم الامنية تفاديا للارهاب الخليفي. وتزامن مع ذلك الكشف عن خطة لاغتيال العالم الكبير آية الله الشيخ محمد سند الذي التحق قبل شهور بحوزة النجف الاشرف. وبعد كشف خطة الاغتيال تم تكثيف الحراسة حول ا لشيخ سند، واصبحت قوات الامن العراقية معنية بالقضية، فكيفت الحراسة واصبحت اكثر تربصا للعملاء الذين جندتهم العائلة الخليفية لمطاردة معارضيها في الداخل والخارج. هذه الاعمال الارهابية اصبحت مثار قلق لدى الكثيرين، واصبحت تعني، بين ما تعنيه، رسائل مفتوحة للمقاومين بان السيف الخليفي مسلط على كل بحراني أبي، سنيا كان ام شيعيا. هذه الرسالة استلمتها المعارضة واعادت ترتيب اوضاعها بشكل يتلاءم مع هذه التطورات السلبية الخطيرة. واذا ما اضيف لذلك جريمة الابادة السكانية التي فرضتها العائلة الخليفية ضد اهل البحرين، اتضح مدى خطر الوضع ا لبحراني حاضرا ومستقبلا. مشكلة الحكم الخليفي انه يعيش منذ عقود عقدة النقص لكونه نظاما احتل البلاد بالقوة ولم يحظ قط بدعم شعبي، بل اصبح مستهدفا، كغيره من الانظمة الشمولية، بسبب التزامه سياسات القمع والعنف والتعذيب كانماط روتينية من التعامل اليومي مع نشطاء اهل البحرين الاصليين (سنة وشيعة).

وماذا بعد الآن؟ الواضح ان حالة الاستقطاب اصبحت تهيمن على الوضع السياسي بشكل غير مسبوق، واتضح كذلك ان النظام الخليفي لا يستطيع ان يتعايش في ظل ظروف الهدوء والتوافق. والسبب ان اللص يخشى، في حالة الهدوء، انكشاف امره، ويفضل ان تبقى الامور مضطربة على اقل تقدير، ليستطيع حماية نفسه في الضوضاء الاجتماعية التي تحيط اوضاعا كهذه. لقد بلغ السيل الزبى واصبح امرا شبه مستحيل اعادة الثقة بين الحكم الخليفي وشعب البحرين الذي قاسى المر والهوان على ايدي عملائه. والأمل ان تؤدي هذه اليقظة الى مشروع تغييري ثابت يعيد للمواطنين سيادتهم ويسحب من تحت ارجل الطغاة والمحتلين شرعية الحكم بشكل املائي من الخارج.

الأمل ان تتمخض من رحم شعبنا قيادة ميدانية فاعلة تكبر على محاولات الاستضعاف الخليفية وتتطلع الى حركة شعبية واسعة تهدف للتحرير الكامل، للارض ومن عليها، وتقيم على ارضها نظاما منتخبا يشارك فيه الجميع على قدم سواء. وبدون هذا الوضوح في الرؤية والاصرار على تحقق المطالب، فسوف تظل الازمة متواصلة، ولن يستطيع احد اعادة التوازن بعد اليوم. لقد دخل الطرفان مرحلة كسر العظام، والطلاق النهائي، والله وحده يعلم بما ستؤول اليه امور المواطنين في مواجهتهم الحتمية مع نظام لا يعترف بوجودهم، ويسخر الاجانب على اهل البلاد الاصليين (سنة وشيعة). لقد حان الوقت للنشطاء للبدء بالتفكير دستور عقدي يرسم خطا مع الماضي القريب، وينير الدرب لمستقبل اكثر اشراقا ووضوحا وحرية. وما ذلك على الله بعزيز.

جعفر كاظم بعد اختطافة وتعذيبه

حكومة المؤامرة

قد طفح الكيل فهلا نطق السكوت
واستنكر الوجود من فعال الجبروت
نعيش بين أخطبوط غاشم وحوت
الخبز في جيوبهم وشعبهم يموت

معقدون والحياة كلها معقده
مشردون والشعوب مثلنا مشرده
يحوطنا سجن وتعذيب ونار موصده
تركيبه السكان في بلادنا مهدده
حاكمنا ظالمنا قاتلنا ما احقده
يستبدل الشعوب بالبهائم المستورده!!!!

كفي عن التجنيس يا حكومتي الموقره
كفى بنا جرائم ولتنتهي المؤامره
سياسة التمييز والحرية المصادره
سياسة قمعية وخطه مدبره
حقوقنا بين يدي نوابكم محتضره
وألف رحمة على عقولنا المفكره
وجوهكم لغربكم ضاحكة مستبشره
وفي وجوه شعبكم عابسة مكشره
والأمن في بلادكم مهزلة ومسخره
حتى رجال امنكم كالبهم المستنفره
كروشهم منفوخة..ظهورهم مقعره
قضيتي..ومحنتي.. أقولها مختصره
كرامة الشعوب في بلادنا
تمشي على الطريق في عباءة مخصره!
وفي نهاية المطاف اخوتي كفواعن الجدال
فبعد عام ربما تجنس المواشي و النعاج !

نشرت مراسلة AP ربيكه سانتانا تقريرا صحافيا يبين أن المواطنين مازالوا يطالبوا بحقوقهم بعد فترة من المظاهرات والمواجهات التي حدث بين المطالبين الشيعة و الشرطة السنية ، وذلك على خلفية اعتقال رموز من المعارضة وعلى رأسها حسن المشيمع أمين عام حركة حق . وأضافت أن الشيعة يمثلون الغالبية ولكن التمييز ضدهم موجود ، وعدم السماح لهم بالعمل في المواقع الأمنية .

الشيعة ذات 70% من السكان لا يمثلون إلا 13 % في المواقع العاليا هذا ما خلص إلية مركز البحرين لحقوق الإنسان .الذي قال أن النسبة كانت 30% في سنة 1999.

الشيعة تقول أن ليس لها علاقة بإيران ، ويقول عبد الهادي الخواجة أن الحكومة إذا استمرت في تهميش الشيعة ومع تنامي قوة إيران ، سوف يلجأ الشيعة إلى إيران في المستقبل . المشيمع يقول أن فرصة الأفراج عن الجميع ظن لابد من التفكير فيها بجد ، لأن ما هو قادم أكثر خطرا.